في جلسة ساخنة شهدت عدة سجالات بين النواب

رئيس وأعضاء الحكومة أدوا اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة

الغانم : إذا كنا جميعاً ندعو إلى تطبيق اللائحة علينا الالتزام واحترام النقاش

الغانم مترئساً جلسة مجلس الأمة

سمو رئيس مجلس الوزراء مؤدياً القسم الدستوري

الشيخ حمد الجابر مؤدياً اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة (تصوير: صالح محمد)

حماد: من لم يحضر الجلسة أو كان غير منتبه فليس من حقه طلب تعديل المضبطة

هشام الصالح: الحذف من المضابط جريمة.. طلب النواب غير لائحي

فارس العتيبي: نتفق أو نختلف يجب ان يرفع طلب "المزمع تقديمها" منها

جوهر: طلب تأجيل الاستجوابات ينتهك الدستور وساهم في تعليق مصالح البلد

في جلسة ساخنة شهدت عدة سجالات طويلة بين النواب في العديد من القضايا ، أدت السلطة التنفيذية القسم الدستوري وفقا للمادة 91 من الدستور أمام المجلس، كما شهدت أيضا التصديق على المضابط بأغلبية الحضور، كما تم فيها استكمال اللجان البرلمانية للمجلس بعد توزير 3 نواب كانوا باللجان.

في هذا الإطار افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم جلسة مجلس الأمة ، وتلى الأمين العام عادل اللوغاني مرسوم تعيين رئيس مجلس الوزراء وتشكيل الحكومة .

بعد ذلك أدى رئيس وأعضاء مجلس الوزراء أمس اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة وذلك لمباشرة أعمالهم كأعضاء في مجلس الأمة وفقا للمادة "91" من الدستور.

وتنص المادة "91" من الدستور على أنه "قبل أن يتولى عضو مجلس الأمة أعماله في المجلس أو لجانه يؤدي أمام المجلس في جلسة علنية اليمين الآتية " أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا للوطن وللأمير وأن أحترم الدستور وقوانين الدولة وأذود عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله وأؤدي أعمالي بالأمانة والصدق " .

يذكر إنه في 28 ديسمبر الماضي قد صدر المرسوم الأميري بتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة سمو الشيخ صباح الخالد تتضمن 15 وزيرا، وأدت الحكومة القسم الدستوري أمام سمو ولي العهد بتاريخ 29 ديسمبر الماضي.

وانسحب عدد من النواب خلال أداء الحكومة اليمين الدستورية وهم: حمدان العازمي وخالد العتيبي وفارس العتيبي

في جلسة 6 فبراير 1992 رفض الرئيس طلب علي البغلي تصحيح مضبطة تمت المصادقة عليها

مرزوق الخليفة: أطالب الخالد بأن يعتذر عن طلبه تأجيل الاستجوابات المزمع تقديمها

ومرزوق الخليفة وشعيب المويزري وعبدالكريم الكندري وبدر الملا ومحمد المطير وثامر السويط ومبارك الحجرف وصالح المطيري ومهند الساير والصيفي الصيفي.

وفي مداخلة له، طلب النائب مرزوق الخليفة من رئيس الوزراء أن يعتذر عن طلبه تأجيل الاستجوابات المزمع تقديمها»، بينما قال النائب شعيب المويزري: «الرئيس مرر على المجلس مضبطتين رغم عدم وجودهما على المجلس وهما تخصان أحداث الجلسة الافتتاحية».

من جهته قال النائب خالد العتيبي: «لا خلاف شخصي مع رئيس مجلس الأمة بل خلاف سياسي على مخالفة اللائحة».

وأضاف «طلبنا هو شطب ما حصل من مصادقة خاطئة على المضابط».

من ناحيته، قال سعدون حماد: «من لم يحضر الجلسة أو كان غير منتبه فليس من حقه تعديل المضبطة»

وأضاف: «كل المحاولات السابقة لتعديل مضبطة تمت المصادقة عليها.. لم تنجح».

وحدثت مشادة كلامية بين هشام الصالح وعبدالكريم الكندري ومحمد المطير، فيما قال النائب هشام الصالح: «الحذف من المضابط جريمة.. طلب النواب غير لائحي».

ورد سعدون حماد: «يجب أن ننتقل الى البند التالي لكي لا نضيع الوقت».

بدوره قال فارس العتيبي: «نتفق او نختلف يجب ان يرفع طلب «المزمع تقديمها» من المضبطة».

وقال النائب حسن جوهر: طلب تأجيل الاستجوابات المزمع تقديمها.. ينتهك الدستور وساهم في تعليق مصالح البلد وكانت كلفته كبيرة على رئيس الحكومة

وتابع: «لن نقبل بهذا الاجراء الباطل ويجب ان يشطب ويزال من المضبطة حفاظا على قدسية الدستور وان ترجع الامور الى نصابها الحقيقي».

وقال النائب مهلهل المضف: «ما حدث في جلسة 30 مارس جريمة بحق الدستور.. وعلينا شطب «المزمع تقديمها» من المضبطة».

وعقب الرئيس الغانم قائلاً: «إذا كنا جميعاً ندعو إلى تطبيق اللائحة علينا الالتزام واحترام النقاش، والموضوع دستوري لا سياسي، وواجبنا تطبيق الدستور».

وتابع: «في 13 أبريل صادق المجلس على مضبطة جلسة 30 مارس وبالتالي لا يجوز تصحيحها، لذلك لم أدرج طلب حسن جوهر المخالف للائحة»، مضيفاً «بحسب ما قاله الخبير الدستوري عثمان خليل لا يجوز بأسم التصحيح تغيير معنى ما قيل إلى معنى مغاير».

وعرض رئيس مجلس الأمة وقائع من مضابط مجالس سابقة تؤكد رفض رؤساء المجالس إجراء أي تعديل، حتى الأخطاء الإملائية.

وذكر الرئيس الغانم: «في جلسة 6 فبراير 1992، رفض الرئيس طلب علي البغلي تصحيح مضبطة تمت المصادقة عليها».

وأكمل «إذا تريدون مناقشة «المزمع» أو غيره قدموا طلبا.. لاعرضه للتصويت».

وحدثت مشادة كلامية بين النواب هشام الصالح وعبدالكريم الكندري ومحمد المطير، حيث أشار النائب هشام الصالح إلى أن الحذف من المضابط جريمة، مؤكداً أن طلب النواب غير لائحي.

في حين طلب النائب سعدون حماد أن يتم الانتقال إلى البند التالي، لكي لايضيع الوقت.

من جانبه، قال النائب عدنان عبدالصمد: «لبنان يمر في ضائقة مالية، وأتمنى مراعاتها وعدم مناقشة أسباب عدم استرداد التأمينات أموالها من بنوك لبنانية»، مضيفاً «لنا 4 مليارات لدى مصر، ووضعهم المالي أصبح جيداً».

إلى ذلك، وافق مجلس الأمة يصادق على المضابط السابقة بأغلبية 39 صوتاً، ورفض 9 أصوات، ثم قرر الرئيس الغانم إعادة التصويت على المضابط، نداء بالاسم.

وقال رئيس مجلس الأمة، إن المجلس وافق على التصديق على المضابط، بموافقة 35 من أصل الحضور 59، ورفض 24.

وأشار النائب عبيد الوسمي في مداخلة له بجلسة مجلس الأمة إلى أن طلبات إعادة النظر في مضابط تم التصديق عليها، لا تقل خطورة عن طلب تأجيل «المزمع».

وتابع الوسمي، إن مجلس الأمة مؤسسة وليس حراج، مضيفاً أنه «ما يجوز نصوت على أي طلبات تهدم النظام الدستوري».

ووافق المجلس على تكليف لجنة الظواهر السلبية بمناقشة ظاهرة جرائم القتل في البلاد، كما كلف لجنة المرافق العامة مناقشة تأخر الجهات الحكومية في تنفيذ المدن العمالية.

وكلّف مجلس الأمة لجنة الظواهر السلبية دراسة ظاهرة التطبيقات والألعاب الالكترونية المتضمنة مناظر منافية للآداب والقيم الاسلامية.

ووافق المجلس على الرسالة الخاصة بأن يكون البديل الاستراتيجي من اختصاص لجنة الموارد البشرية.

المويزري: الرئيس مرر على المجلس مضبطتين تخصان أحداث الجلسة الافتتاحية

العتيبي: لا خلاف شخصياً مع رئيس مجلس الأمة بل سياسي على مخالفة اللائحة

كما وافق المجلس على رسالة من النائب مهلهل المضف يطلب فيها تكليف لجنة حماية الأموال العامة بالبحث والتقصي حول عدم التزام الإدارة العامة للجمارك بشأن زيادة بدلات ومكافآت الموظفين الكويتيين بالجمارك.

وشهدت الجلسة جدلا نيابيا بشأن بعض الطلبات المقدمة مطالبين بعرضها على المجلس، وأكد الغانم للنواب المطير والمويزري وجوهر والصيفي والمونس أن تشريعاتهم وردت ضمن الطلب الذي تمت الموافقة عليه قبل قليل والفرق بين الطلبين تنظيم آلية عرض هذه القوانين وليس هناك أي رفض لأي مقترح.

وتعقيبا على كلام نواب بأن هناك قوانين جاهزة، قال الغانم: «هذه الجلسة مخصصة للرد على الخطاب الأميري وإذا كان هناك طلب قدموه للجنة الأولويات»، مؤكدا تعقيبا على كلام للنائب عبدالعزيز الصقعبي أن «النظر في الطلب الأشمل معمول به منذ مجالس سابقة، وكل من سبقني عمل به».

بدوره عبدالكريم الكندري «التصويت الذي تم مخالف وهذا رأيي القانوني والدستوري، وهناك اختلاف بين الطلبات ولا يجوز القول إن الطلب الرابع الأشمل والأصل بالأولوية للطلب الأسبق وإلا لكان الوضع يأتي أي نائب ويقدم بعد النواب طلبا مثل طلباتهم وأشمل فيتم إقرار طلبه على اعتبار أنه الأشمل وهذا يخالف الغاية».

وناقش مجلس الأمة في جلسته العادية كذلك 33 رسالة ورادة ووافق على عدد منها.

واطلع المجلس من بين الرسائل على رسالتين من صاحب السمو أمير البلاد يشكر فيها رئيس

الشيخ أحمد المنصور أثناء أداء اليمين

الشيخ أحمد الناصر مؤدياً اليمين الدستورية

رنا الفارس خلال أداء القسم